مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.742

27 June 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية
والأربعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أورّوتيا (بيرو)

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٤٢ لمؤتمر نزع السلاح.

يوجد مدرجاً في قائمة المتحدثين لهذا اليوم الممثلون الموقرون لفرنسا وفييت نام ونيجيريا والمكسيك. وحالما نصل إلى نهاية قائمة المتحدثين، أعتزم أن أعرض على المؤتمر الطلب المقدم من سنغافورة للمشاركة في أعمالنا، ليَبُتَّ فيه. أُعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا الموقرة، السفيرة السيدة بورغوا.

السيدة بورغوا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة الحاسمة. إننا سنحتاج إلى خبرتكم ومواهبكم إذ نختتم المفاوضات التي شرعنا فيها في عام ١٩٩٣. وقد قام سلفكم، الذي أُشيد به، بتوجيه أعمال مؤتمرنا بقدر كبير من المهارة، مما أتاح اتخاذ القرار التاريخي بالمضي أخيراً في توسيع عضويته. وربما يفضي بنا هذا النجاح إلى نجاح آخر.

إن التزام فرنسا بهذه المفاوضات معروف جيداً. وستُتيح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحراز تقدم هام صوب نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ويجب أن تحظر حظراً مطلقاً وإلى الأبد جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر. ويجب أن تقدم للدول الأطراف ضمانة بعدم القيام بأية محاولة للاخلال بالتعهدات، وذلك بفضل نظام تحقق فعال. ويجب أن تسعى المعاهدة إلى أن تكون ذات نطاق عالمي. ويجب أن يبدأ نفاذها في أقرب وقت ممكن كيلا تُعتبر هذه المعاهدة مجرد وهم بعد أن نكون قد أنجزناها، وكيلا تُعتبر، بعد ذلك، فرصة ضائعة.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره هما هدفان لا يمكن الفصل بينهما. وينبغي أن تتجلى في ديباجة المعاهدة، بشكل متوازن، الأهمية المتساوية التي نعلقها على هاتين المسألتين. علينا ألا نخطئ في ذلك: إن وقف التجارب سوف يضع نهاية لسباق التسلح النووي. فهو سوف يجعل استحداث أنواع متطورة جديدة من الأسلحة النووية أمراً مستحيلاً. إن توقيع المعاهدة وتصديقها من قِبَل عدد كبير جداً من الدول سوف يساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي. وسوف يفضي هذا التعهد المزدوج إلى تعزيز السلم والأمن في العالم.

وكيما تحقق المعاهدة هدفها، يجب أن تشمل نظاماً دولياً للتحقق مما تم التعهد به من التزامات. والكشف الموقعي هو في صميم هذا النظام. فهو يشكل الملجأ الأخير والضمانة النهائية. ومن المؤكد أنه يجب أن يكون حدثاً نادراً. لا لأن حفزه وتنفيذه سيُعَوَّقان، بل لأن فعاليته ذاتها سوف تردع الغشاشين المحتملين. لذلك يجب عدم منع الدول الأطراف من استخدام المعلومات التي تحصل عليها بواسطة الوسائل التقنية الوطنية. وهي معلومات قد تُعَوِّض في بعض الحالات عن مواطن الضعف التي يمكن أن توجد في نظام الرصد الدولي، وقد تدعم في حالات أخرى ما يتم الحصول عليه من بيانات بواسطة ذلك النظام. وهذه الوسائل ضرورية إذا ما أردنا التأكد من الامتثال لخيار عدم إجراء أية تجارب على الاطلاق.

وأخيراً، يجب أن تكون معاهدة حظر التجارب النووية عالمية النطاق وأن يبدأ نفاذها في أقرب وقت ممكن. وما برحت فرنسا، منذ البداية، تؤيد إدراج بند ببدء النفاذ يشمل الدول الأعضاء في المؤتمر

بعد توسيع عضويته. وترى فرنسا ضرورة قيام جميع الدول ذات القدرات النووية العسكرية بالتوقيع على هذه المعاهدة. إلا أنه لا يفوتها أن إحدى هذه الدول قد لا تنضم إلى تلك الدول وقد تؤّخر تاريخ بدء سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى. في حال حدوث ذلك، فإن آمال المجتمع الدولي ستتبدّد، في نهاية الأمر. إن مشكلة بدء النفاذ هذه لم يتم إيجاد حل لها. ونحن مصممون على إيجاد حل مقبول.

لقد قدم السفير السيد راماكر يوم الاثنين الماضي الصيغة النهائية لمشروع المعاهدة الذي قام بصياغته. وفي ١١ حزيران/يونيه، رحب رئيس الجمهورية الفرنسية بالفعل بالمبادرة الأولى التي اتخذها رئيس اللجنة المخصصة. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قمت، بدوري بتهنئة سفير هولندا على تقديمه نصاً منقحاً يشكل المحاولة الأخيرة للتوصل إلى توافق في الآراء. وقد قلت في مناسبات عديدة إن فرنسا سوف تنظر في هذه المعاهدة في ضوء مصالحها الوطنية، لكنها سترتشد أيضاً بالعزم على إحراز نتيجة. لقد عكفنا، بروح التراضي هذه، على دراسة المقترح المقدم من السفير السيد راماكر. وفيما يتعلق بالجوهر، علينا أن نلاحظ أن هذا المشروع ليس كاملاً مُكَمّلاً؛ وأن التشديد في الديباجة هو على نزع السلاح النووي أكثر منه على عدم الانتشار؛ وأن من الصعب علينا، مثلاً، "الإقرار" بأن هذه المعاهدة سوف تضع نهاية لتحسين الأسلحة النووية عندما لا نكون متأكدين تماماً مما تعنيه هذه العبارة؛ وأن نظام التفتيش الموقعي يصعب وضعه موضع التنفيذ ومواصلته؛ وأن التوازن بين الحماية المشروعة لمصالح الأمن القومي وضرورة وجود مستوى معين من التَقَحُّمِيَّة - وهو أمر لسنا حريصين عليه، لكنه ضمانة للالتزام الذي تعهدنا به - هو توازن قد تم الآن تعديله. بإمكاني مواصلة الحديث مُطَوَّلاً، وكذلك بإمكان جميع الوفود الحاضرة هنا، إلا أن الوقت قد بات متأخراً لذلك. لقد آن لنا أن نتوصل إلى اتفاق كيما يتسنى توقيع المعاهدة في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعليه، يشرفني أن أعلن في هذا المحفل أن فرنسا مستعدة لأن تعتمد مشروع المعاهدة المقترح من رئيس اللجنة المخصصة للمعاهدة في ورقتي العمل CD/NTB/WP.330 و335، علماً بأنه ما زال يلزم إدخال بعض التعديلات عليه وأنه يتعين اعتماد صيغة بدء النفاذ، على نحو ما ظهر من المناقشات التي أجريناها مؤخراً.

دعونا، خلال لحظة من الزمن، نستشرف خريف عام ١٩٩٦. دعونا نتصور أسوأ الاحتمالات - أي عدم إبرام المعاهدة. فماذا سيحدث إذا ما أثبتنا عدم قدرتنا على التوصل إلى اتفاق؟ أقل ما يمكن أن يحدث هو أن توَجَّه إلينا الانتقادات بأننا عديمو المسؤولية. والأسوأ من ذلك بعد أنه لن يُلزِم حينئذٍ الدول النووية بوقف التجارب سوى الوقف الاختياري من جانب واحد، وهو، حسب تعريفه، أكثر هشاشة من اتفاق دولي. وقد يُستأنف سباق التسلح النووي. وستطمح دول جديدة إلى حيازة الأسلحة النووية، دون أن تكون لها بالضرورة رقابة مناسبة عليها. ماذا سيحدث للالتزامات التي عقدها جميعنا تقريباً في إعلان عام ١٩٩٥ بشأن المبادئ والأهداف في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح النووي؟ ماذا سيحدث للبرنامج الذي تم إقراره في ذلك الإعلان، وإذا لم نتمكن حتى من اتخاذ خطوة جوهرية في ذلك البرنامج؟ إن السلم وأمن العالم، ما كانا سيتحسنان. إن المشروع الذي عرض علينا في صيغته الراهنة، ليس، بالتأكيد، المعاهدة التي يَوَدّ كل منا هنا رؤيتها، وذلك لأسباب مختلفة، لكنها المعاهدة التي بإمكاننا الحصول عليها الآن. إن الالتزام الذي عقده بلدي هنا لن يفاجئ أحد. فهو ينسجم تماماً مع نهج فرنسا. وهو دليل آخر على اسهامنا النشط في ما يبذله المجتمع الدولي من جهود في سبيل عزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثلة فرنسا الموقرة على بيانها وعلى ما وجهته إلى الرئيس من عبارات لطيفة. أُعطي الكلمة لممثل فييت نام الموقر، السفير السيد لو لوونغ مين.

السيد لو لوونغ مين (فييت نام) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أُقدم لكم، نيابة عن الوفد الفييتنامي، أصدق تهانيَّ على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أنكم، بخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية، ستقودون المؤتمر إلى فتوحات كبيرة في المفاوضات الجارية في هذه المرحلة البالغة الأهمية. وأؤكد لكم تعاون وفدي معكم في نهوضكم بمهمتكم الهامة.

إنني، إذ أتحدث لأول مرة عن فييت نام بوصفه عضواً كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح، أود أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن خالص تقديرنا لسعادة السيد منير أكرم، سفير باكستان، وللرؤساء السابقين الآخرين ومنسقي المجموعات المختلفة، لما بذلوه من جهود، وكذلك للوفود الأعضاء التي ساهمت في اعتماد المقرر CD/1406 في الأسبوع الماضي لما اتخذته من مواقف مرنة. لقد تمت، باعتماد هذا المقرر، تسوية جزء هام من مسألة توسيع عضوية المؤتمر، وهي مسألة كانت مطروحة منذ أمد طويل. ويرتئي وفدي أن يواصل المؤتمر النظر في هذه المسألة بصورة نشطة، كيما تتمكن جميع البلدان التي ترغب في الانضمام إلى المؤتمر من أن تفعل ذلك في وقت قريب.

إن فييت نام، بوصفه بلداً محباً للسلم، قد دعم دعماً قوياً على الدوام الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، وشارك مشاركة نشطة في هذه الجهود، وخاصة تلك الرامية إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل كافة، سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية أو غيرها. وفييت نام طرف في معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف الرئيسية. وكان من بين المُوَقِّعين المبكرين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهو، بوصفه بلداً من بلدان جنوب شرق آسيا وعضواً في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، قد شارك مشاركة نشطة في الجهود المشتركة التي بذلتها الرابطة المذكورة والتي أفضت إلى إبرام معاهد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. إننا، بقدرتنا المحدودة من حيث الموظفين والخبرة، نتطلع إلى الإسهام بدورنا في المفاوضات الجارية بشأن حظر التجارب النووية. وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديد العمل بها، والدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قد حدَّد كلاهما عام ١٩٩٦ بوصفه الموعد النهائي لوضع الصيغة النهائية لنص المعاهدة. ونأمل من المؤتمر، في الأسابيع القليلة المتبقية له، أن يبذل جهوداً مكثفة في سبيل تحقيق هذا الهدف. إن حظر التجارب النووية سيكون إسهاماً هاماً في نظام عدم الانتشار. غير أنه لا بد لنا من التشديد هنا على أن عدم الانتشار ليس هدفنا النهائي. إننا نشاطر تماماً الرأي الذي سبق أن أبدته وفود عديدة وأبداه سعادة وزير خارجية جمهورية اندونيسيا في بيانه الهام أمام المؤتمر منذ يومين، بوجوب أن تكون المعاهدة أيضا أساساً للسعي إلى بلوغ هدف إزالة الأسلحة النووية كافة. وانطلاقاً من هذا الموقف الأساسي، نؤيد المقترح المقدم من مجموعة الـ ٢١ والداعي إلى إنشاء لجنة مخصصة لبند "نزع السلاح النووي" بعد إتمام المؤتمر أعماله بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

إن رغبة فييت نام في الإسهام بأعمال المؤتمر يعود تاريخها إلى مطلع الثمانينات، عندما أصبح مرشحاً بعد فترة قصيرة من اعتماد مقرر مبدئي بتوسيع عضوية المؤتمر. إننا، إذ نمثل فييت نام بوصفه عضواً جديداً في المؤتمر، بحقوقه السيادية الكاملة والتزاماته، واضعين في اعتبارنا أهداف سياستنا الخارجية فيما يتعلق بالسلم والتعاون الدولي والصداقة مع البلدان كافة، نتطلع إلى التعاون مع سائر الوفود في النهوض بولاية المؤتمر، مُلَبّين بذلك الرغبة الجادة للبشرية في إيجاد عالم خال من الحروب ومن أسلحة التدمير الشامل، عالم سيسود فيه السلم والصداقة والتعاون.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل فييت نام الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. الكلمة الآن لممثل نيجيريا الموقر، السفير السيد أبووَه.

السيد أبووَه (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تسهم رئاستكم في المضي بمفاوضات معاهدة للحظر الشامل للتجارب إلى نهاية سعيدة. إسمحوا لي أن أُشيد بالسيد أكرم، سفير باكستان، على حسن إدارته لشؤون المؤتمر أثناء فترة رئاسته.

لقد بلغ المؤتمر الآن مفترقاً حرجاً. فبعد ٣٠ شهراً من المفاوضات، يُتوقع من المؤتمر، في الساعات الـ ٢٤ القادمة، أن يُسدِل الستار على التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. لقد كانت المفاوضات طويلة وشاقة. فقد ثارت الأعصاب، وكان لا بد من حدوث بعض التوتر في كثير من الجلسات التفاوضية. لقد قام رئيس اللجنة المخصصة، السفير السيد ياآب راماكر، بعمل دؤوب من أجل وضع نص يمثل، في رأيه، حلاً وسطاً منصفاً.

إننا نُقَدِّر جهودَه، كما نقدر جهود سلفَيه في رئاسة اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، سفير المكسيك، السيد ميغيل مارين بوش، وسفير بولندا، السيد لودفيك دمبينسكي. فجميعهم، وأصدقاؤهم وموَجِّهو جلساتهم الكثيرون، قد أسهموا في السعي إلى النهوض بولاية اللجنة المخصصة. هذه الولاية تتمثل في التفاوض على "معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية ويمكن التحقق من الامتثال لأحكامها تحققاً فعالاً ومتعدد الأطراف، وتسهم إسهاماً فعالاً في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي، في تعزيز السلم والأمن الدوليين".

على الرغم من المفاوضات الطويلة والجهود الحثيثة التي بذلتها وفود كثيرة، يصعب الاتفاق على أن المشروع الوارد في ورقة العمل CD/NTB/WP.330 والتعديلات الواردة في ورقة العمل CD/NTB/WP.335، اللتين أمامنا، تستهدف تحقيق معاهدة لحظر التجارب النووية. ومشروع المعاهدة محدود من حيث نطاقه، حيث إنه لا يشمل حظراً للتجارب النووية. وكذلك، فهو لا يُسهم إسهاماً فعالاً في عدم الانتشار النووي وفي عملية نزع السلاح النووي.

غير أننا توقعنا أن يكون الفرع المتعلق بالديباجة شديداً بشأن كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بجميع جوانبه. فالحال ليست هكذا، حيث إن الجهود الرامية إلى تضمين الديباجة الهدفَ المشترك لدى كثير من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بوضع برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي في إطار زمني محدد قد لقيت مقاومة شرسة. إلا أن هذه المقاومة تتعارض مع الهدف المعلن في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في العام الماضي والذي أكدت فيه مجدداً "الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها ... بأن تواصل، بحسن نية، المفاوضات بشأن إتخاذ تدابير فعالة متصلة بنزع السلاح النووي".

وسيتعين على الدول الأطراف في المعاهدة أن تعقد التزامات مالية لم يتم التعهد بها في أية معاهدة أخرى. هذا على الرغم من أن معظمها لم تقم قط بحيازة أسلحة نووية ولا تعتزم القيام بذلك. لذا فإننا نرى أن الالتزامات المالية التي يفرضها نظام رصد المعاهدة ينبغي أن تتوازن مع أحكام في الديباجة تكون قوية

بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على السواء. وكثيرون منا سيتحملون نفقات الكشف عن تجارب الآخرين مستقبلاً دون وجود ضمانات بعدم إجراء تحسينات نوعية في نظم الأسلحة القائمة حالياً.

وفيما يتعلق بالحكم الخاص ببدء النفاذ، فقد أيدنا منذ زمن طويل تطبيق صيغة عددية بسيطة تستند إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح. إننا، شأننا في ذلك شأن كثيرين غيرنا، ما زلنا نعتقد أن هذا هو السبيل قدماً من أجل بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر. فعدم تحقيق المعاهدة فعاليتها في وقت مبكر قد يُضرّ بها، مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة لما قد يتم التفاوض بشأنه من معاهدات أخرى تتصل بالأسلحة النووية.

إننا ما زلنا قلقين بشأن تكوين المجلس التنفيذي. وقد أكدنا موقفنا في آذار/مارس ١٩٩٦، وأعدنا تأكيده مراراً منذ ذلك الحين، بأن تمثيل أفريقيا في المجلس التنفيذي ينبغي أن يعكس عدد الدول في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فقد اعترضنا على إقامة منطقة سادسة، حيث أن ذلك يمثل تحولاً عن الممارسة القائمة حالياً المتمثلة في خمس مناطق معترف بها من قبل الأمم المتحدة. ومع اقرارنا بأن لجميع المناطق سماتها الخاصة بها، فإن هذه الشواغل يمكن معالجتها بطريقة لا تمييزية، مع عدم الاخلال بالممارسة المتبعة في الأمم المتحدة.

وليس من شك في أن هذه المعاهدة للحد من تفجيرات الأسلحة النووية تتصف بالأهمية. فهي تمثل أول معاهد متصلة بالأسلحة النووية يبرمها المؤتمر في فترة ما بعد الحرب الباردة. وهي، بصفتها هذه، تُنبئ بما يمكننا توقعه في مضمار عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في المستقبل القريب. إلا أنه ما زال ثمة عمل كثير يتعين إنجازه إذ أننا لم نبدأ إلا تواً المسيرة نحو إزالة الأسلحة النووية، هذا الهدف الجليل والمنشود الذي يسعى المجتمع الدولي إلى بلوغه. إن ما ينبغي أن يخلف اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ينبغي أن يكون لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، تُسند إليها ولاية تفاوضية مناسبة. والهدف هو التفاوض بشأن اتفاقية لإزالة الأسلحة النووية.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل نيجيريا الموقر على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. أُعطي الكلمة لممثل المكسيك الموقر، السفير السيد دي إكاسا.

السيد دي إكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، يسر وفدي سروراً خاصاً أن يراكم ترأسون أعمالنا. إننا نألف قدرتكم المهنية ونُقَدِّر تقديراً كبيراً مناقبكم الشخصية. ويمكنكم التعويل على تعاوننا معكم تعاوناً ثابتاً في مهمتكم الشاقة والهامة. ولا يسعنا إلا أن نُعرب عن امتناننا لممثل باكستان على المهارة التي ترأس بها المؤتمر في الأسابيع الأربعة الحرجة بوجه خاص، وعلى ما أرشدنا إليه من قرارات هامة.

لم يبق لنا سوى ٢٤ ساعة من الموعد النهائي الذي حددناه لأنفسنا لاختتام المفاوضات بشأن إبرام معاهدة عالمية ودولية ويمكن التحقق تحققاً فعالاً من الامتثال لأحكامها، للحظر الشامل للتجارب النووية. إننا لا نستطيع إخفاء القلق البالغ بشأن استمرار وجود خلافات رئيسية فيما يتعلق بعناصر أساسية للمعاهدة، مثل مقاصدها وأهدافها، وآليات اتخاذ القرارات فيما يتعلق بنظام التحقق وبدء النفاذ. لقد بذل رئيس اللجنة

المخصصة ووفده جهوداً جديرة بالثناء، تلقى لدينا بالغ التقدير والاستحسان، في سبيل موافاتنا بنص من شأنه أن ييسر الاتفاق على التسويات اللازمة التي ستعقب القرارات السياسية الحيوية.

إن الوقت قد بات ضيقاً، وقد بدأنا نشك في إمكانية اتخاذ تلك القرارات السياسية في الوقت المناسب. وسيكون ذلك أمراً خطيراً، بل بالغ الخطورة، لأننا نخاطر بتبديد الآمال التي عقدها المجتمع الدولي على هذا المحفل التفاوضي. إننا، إذا لم نكن، في زمن الانفراج هذا، قادرين ولو حتى على حظر تجارب الأسلحة بواسطة التفجيرات النووية، فما هي آمالنا في التوصل إلى اتفاق بشأن إتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح النووي وبلوغ، في يوم ما، هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووي؟ ما هي آمالنا في كبح سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه وإزالة، إلى الأبد، كابوس إمكانية القضاء على البشرية؟ ما هي هذه الآمال، في الوقت الذي نرى فيه أن ليس بإمكاننا مجرد التوصل إلى اتفاق لا ينطوي على تفكيك رأس حربي واحد، أو على أي تغيير في الخطط والبرامج الاستراتيجية لأية دولة؟ ها نحن إذن، واقعين في ورطة لأننا لسنا قادرين على تحديد هدف وضع نهاية تامة للاستحداث والتحسين النوعي للأسلحة النووية. إننا في ورطة لأن ليس ثمة اتفاق حتى على إقرار التعهدات التي عقدناها منذ قرابة سنة في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق ببرنامج عمل لتخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بهدف إزالتها في نهاية المطاف. إننا في ورطة لأننا لسنا قادرين على إيجاد توازن بين ضرورة وضع آليات رصد موثوقة لمنع كل دولة تُسَوِّل لها نفسها الاخلال بحظر التجارب النووية من جهة، وبين الرغبة المشروعة في الحيلولة دون تدخل لا ضرورة له. وأخيراً، إننا في ورطة بسبب إصرار بعض الوفود على المطالبة بشروط لبدء التنفاذ تفتقر إلى الواقعية وتؤخره تأخيراً لا داعي له، إن لم تجعله أمراً مستحيلاً.

لقد آن الأوان للتفكير ملياً في هذا الموضوع واستذكار ما يتوقعه منا المجتمع الدولي. علينا أن نفرغ، في الساعات الـ ٢٤ القادمة، من إبرام معاهدة ستعمل على كبح التطوير النوعي للأسلحة النووية، وهو تدبير فعال من تدابير عدم الانتشار وخطوة رئيسية في برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية. وتكون الاتفاقية قابلة للتحقق من الامتثال لأحكامها تحققاً فعالاً ويكون لها، على الأقل، بعض فرص بدء النفاذ في إطار زمني معقول. لقد حان الوقت للتعاون وحان الوقت للتحلي بالمرونة. وآن الأوان لإقرار معاهدة مجدية ستكون منسجمة مع الولاية المسندة إلينا والثقة التي أُوليَت إيّانا.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): اشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. الكلمة لممثل كوبا الموقر، السفير السيد كاباجيرو.

السيد كاباجيرو (متحدثاً بالاسبانية): السيد الرئيس، يَسُرُّ وفدي، بوصفه من وفود أمريكا اللاتينية وعضواً في مجموعة الـ ٢١، أن يراكم ترأسون مؤتمرنا في هذا الوقت الحاسم. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنكم ستكرسون كل ما أوتيتم من مهارة دبلوماسية في سبيل تحقيق ما نأمل جميعاً تحقيقه في هذه المرحلة، ألا وهو إنهاء عمليتنا التفاوضية والقول للعالم، في غضون ٢٤ ساعة، أننا قد تمكّنّا من الاتفاق على نص متفاوَض. كما نود الاعراب عن ارتياحنا للطريقة التي ترأس فيها صديقنا السيد أكرم، سفير باكستان أعمال المؤتمر أثناء الأسابيع الأربع الأخيرة. لقد تَشَرَّفنا، بوصفنا منسق مجموعة الـ ٢١، أن نتعامل معه خلال تلك الفترة وأن نراه يتحلى بتلك الدبلوماسية المرهفة وتلك المهارة، وبما يتحلى به من روح التفاهم مما مكّنه من تمهيد السبيل لما اتخذناه من قرارات صعبة أثناء فترة رئاسته.

كما سبق أن قلنا، فإن كوبا من بين البلدان التي رغبت في اختتام هذه الدورة من مؤتمرنا بمعاهدة على نحو ما نرغبه جميعاً. فمنذ البداية، شرح بلدنا أمام المؤتمر كم ترغب كوبا في أن تكون هذه المعاهدة معاهدة تفرض حظراً تاماً على التجارب النووية. ومنذ البداية، قلنا كم نرى أن هذه العملية مرتبطة بتطلع البشرية جمعاء إلى اختفاء الأسلحة النووية من الكرة الأرضية. وفي الحقيقة أننا، في هذه المرحلة الزمنية، نشعر بالقلق، سواء في العملية غير الرسمية للمفاوضات أو هنا في المؤتمر. هناك كلام عن روح التراضي، وهناك كلام عن المرونة؛ لقد شهدنا كل الجهود التي ما برح يبذلها رئيس اللجنة، السفير السيد راماكر، في سبيل تضييق الفروق التي ما زالت تفصل بيننا بشأن جوانب شتى تتناولها المعاهدة. ولسوء الطالع أننا قد استمعنا تواً اليوم، في هذه القاعة، قبل اختتام مؤتمرنا بمدة ٢٤ ساعة، إلى الهواجس السائدة.

لدينا هموم كثيرة، وقد أعربنا عنها كافة في العملية التفاوضية التي ما برح السيد راماكر يضطلع بها مع عدد كبير من الوفود المعنية مباشرة. وستتاح لنا فرصة للرجوع إليها بالتفصيل، إلا أننا نود فقط أن نوضح همومنا بإيراد مثال: ثمة موضوع يجب ألا يكون مسألة مثيرة للجدل في العملية التفاوضية بشأن المعاهدة. إنه موضوع هام، فهو يحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره. إننا نشير إلى العلاقة بين حظر التجارب النووية والبيئة. ففي هذا الشأن، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الماضية القرار ٧٠/٥٠ ميم الذي حظي بتأييد الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي، بما يزيد عن ١٥٠ صوتاً مؤيداً. هذا موضوع عرضه بلدي على الجمعية العامة، لكنه أصبح مسألة بلدان عدم الانحياز وحظي بمساندة المجتمع الدولي بأسره تقريباً.

من الواضح أننا ندرك العلاقة القائمة بين الجمعية العامة ومحفلنا، محفل مؤتمر نزع السلاح؛ إلا أننا نعتقد أن كل ما يتم إقراره فيه بهذا المستوى من التأييد ينم عن مشاعر المجتمع الدولي. وقد ورد في إحدى فقرات ديباجة القرار ما يلي: "وإذ تضع في اعتبارها الآثار البيئية الضارة المترتبة على استعمال الأسلحة النووية"؛ وورد في فقرة أخرى ما يلي: "وإدراكاً منها للآثار الإيجابية التي يحتمل أن تعود على البيئة من إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في المستقبل؛ وورد في الفقرة ١ من منطوق القرار ذاته ما يلي: "تدعو مؤتمر نزع السلاح اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتضمين التفاوض بشأن معاهدات واتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة ما يلزم من قواعد بيئية بهدف كفالة أن تكون عملية تطبيق هذه المعاهدات والاتفاقات سليمة بيئيا، ولا سيما تدمير الأسلحة المنصوص عليها فيها". وورد في فقرة أخرى من منطوق القرار ما يلي: "تطلب من مؤتمر نزع السلاح إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووي، بوصفه عملاً ذا أولوية عليا، وذلك في أقرب موعد ممكن في عام ١٩٩٦".

علينا أن نوضح أنه، أثناء عمليتنا التفاوضية، حرصت بعض البلدان على دعم مصالحها الوطنية، ووضعت هذه المصالح في اعتبارها وعملت على خدمتها. إن مطلب كوبا ليس تماماً تلبية مصلحة من مصالحها الوطنية. إن موضوع البيئة يتمتع، بالطبع، بالأولوية العليا في بلدي. وتحقيقاً لهذه الغاية، استُحدثت وزارة مكرسة لحفظ البيئة والعناية بها. وعليه، فإن مطلبنا يندرج في إطار مطلب من مطالب المجتمع الدولي. إننا على علم بكل ما يجري بذله من جهود. ونحن مدينون كثيراً لرئيس لجنتنا المعنية بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب على ما يبذله من جهود أخيرة في سبيل تضمين معاهدتنا إشارة إلى العلاقة بين حظر التجارب النووية والبيئة. إننا متفائلون. ونحن نعرف أنه لم يبق سوى بضع ساعات، لكننا نثق في أنه، بواسطة ما نتلقاه من دعم من رئيس اللجنة، وجهود بعض السفراء، سنتمكن من التوصل إلى حل وسط بشأن

موضوع لم يَحظَ فقط بالتأييد الغالب من المجتمع الدولي في الجمعية العامة، بل في هذه القاعة ذاتها أيضاً.

أعتقد أنه سيكون من المؤسف للغاية حقاً إذا ما كان سيتعين علينا المساءلة أمام المجتمع الدولي وشرح السبب في عدم تمكن معاهدتنا من التصدي لموضوع يعلق عليه المجتمع الدولي هذا القدر الكبير من الأهمية. لا أعرف ما هي الوقائع التي يمكننا إيرادها لنشرح للحركة الإيكولوجية الدولية أنه لم يتسن لنا أن نشير في المعاهدة إلى العلاقة بين وقف التجارب النووية والبيئة. ولكوننا من المتفائلين فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لن يكون من الضروري تقديم شرح للمجتمع الدولي ولكل من يحرصون في العالم على البيئة. ونحن نقول هذا لأننا ما زلنا نثق بأن ثمة إمكانية لتضمين معاهدتنا إشارة محددة إلى هذه العلاقة.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر سفير كوبا الموقر على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئيس من عبارات لطيفة. أدعو ممثل باكستان الموقر، السفير السيد أكرم، لأخذ الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): لقد طلبت أخذ الكلمة كي أُدليَ ببيان قصير، فقط لأخذ العلم به وتدوينه. أود الاشارة إلى الرسالة الموجهة إلى رئيس المؤتمر، الواردة في الوثيقة CD/1407 المؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. أود أن أوضح موقف باكستان بشأن مضمون هذه الرسالة. فهي تتضمن تعهدات الدول التي وقعت عليها، ولا تعكس موقف بلدي. كما أنه لا يسعنا أن نؤيد مضمونها بأي شكل. إن باكستان لا يمكنها قبول أي ربط، ضمنياً كان أم صريحاً، بين بعض الأحكام المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل نطاق تطبيق الفصل السابع منه، وعضوية الدول في الهيئات الدولية، وهو حق من حقوقها السيادية وغير القابلة للتصرف. ولا يسعنا الموافقة على أي حكم يسعى إلى الاخلال بمبدأ مساواة الدول في السيادة. أود أن أذكر، لأخذ العلم والتدوين، أن ليس بإمكان أي إعلان أو التزام من طرف واحد من أية دولة عضو في هذا المؤتمر، سواء صدر بصورة فردية أم جماعية، أن يغير النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح أو ينتقص منه، وخاصة الأساس الذي يتم بناء عليه اعتماد مقرراته.

السيد زهران (مصر) (متحدثاً بالانكليزية): لم أكن أنوي طلب الكلمة هذا اليوم، ولكن بما أننا كنا نتوقع انتهاء المفاوضات بشأن المعاهدة بحلول نهاية الجزء الثاني من دورة المؤتمر، فقد رأيت أنه سيتعين علي، قبل انتهاء هذا الجزء، وفي ظل رئاستكم القديرة، ياسيدي، أن أتحدث لأهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. أقدم لكم تمنياتي الطيبة وأؤكد لكم تعاوني الكامل. ويصادف أنه، في ظل رئاستكم، أتولى تنسيق مجموعة الـ ٢١. وعليه، فإنه لمن دواعي سروري أن أعمل معكم، ياسيدي. وفي غضون ذلك، أردت الإعراب عن شكري وامتناني لخلفكم، السفير السيد منير أكرم، على كل ما بذله من جهود في تصريف أعمال مؤتمر نزع السلاح على أمثل وجه.

خلال ما ينوف عن الثلاثين سنة، ما انفكت تبذل جهود في سبيل إنجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي بعض الأحيان، كان يبدو أن إحراز تقدم قد بات أمراً في متناول اليد؛ وفي أحيان أخرى، جعلت الحقائق السياسية أي نوع من المفاوضات المجدية أمراً مستحيلاً. ومنذ ثلاث سنوات، عندما باتت الأوضاع مؤاتية على ما يبدو، وافق مؤتمر نزع السلاح، بتوافق الآراء، على إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية، أسندت إليها ولاية "التفاوض المكثف" على وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية

تكون عالمية النطاق ويمكن التحقق من الامتثال لأحكامها تحققا فعالاً ومتعدد الأطراف، ومن شأنها أن تُسهم إسهاماً فعالاً في منع انتشار الأسلحة النووية. بجميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح، وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن معاهدة حقيقية للحظر الشامل للتجارب هي، بالنسبة إلى مصر، معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات وإلى الأبد، فتُسهم بذلك في منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على السواء. وهي أيضا معاهدة يجب أن تشكل خطوة هامة في عملية شاملة يجب أن تفضي إلى إزالة جميع الأسلحة النووية إزالة تامة.

ومن دواعي أسفنا أن المداولات التي أجريناها مؤخراً في اللجنة المخصصة قد أظهرت بوضوح أن الأهداف الوارد ذكرها أعلاه لا يشاطرها الجميع. فقد أظهرت هذه المداولات أنه، لئن كان عدد كبير من البلدان يُحَبِّذ معاهدة للحظر الشامل حقاً للتجارب، فهناك بعض البلدان التي لا ترغب في حظر جميع التجارب او في إلزام أنفسها بإنهاء التحسين النوعي لترساناتها النووية ومواصلة تطويرها.

إن نص المعاهدة الموجود أمامنا لا يُجَسِّد تجسيداً وافياً الهواجس الرئيسية التي أبدتها مصر فيما يتعلق بالعديد من المسائل الجوهرية الرئيسية لمفاوضاتنا. ولا أود، في هذه المرحلة، أن أشير إلى كل ما يساورنا من هواجس ومخاوف، أو إلى مسائل التفصيل في نص المعاهدة، التي نأمل أن يتم اختتام المفاوضات بشأنها بحلول يوم غدٍ كموعد أخير. يلزم معجزة للقيام بذلك. إلا أنني فقط أريد الاشارة إلى بعض المسائل ذات الاهتمام.

أولاً، إن الديباجة في الوثيقتين CD/NTB/WP.330 وCD/NTB/WP.335 لا تتضمن التزاماً واضحاً بهدف تحقيق نزع سلاح نووي كامل في العملية التي اتفقنا عليها في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في العام الماضي. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا الالتزام كان سيُغني النص عن طريق تعيين المعاهدة بوصفها خطوة هامة واحدة صوب الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بنطاق المعاهدة، فإننا لا نعتبر أنها تفي بمتطلبات الشمولية. فبينما قد تكون صياغة النطاق شاملة من حيث البيئة ومن حيث جميع الأوقات، فهي ليست شاملة من حيث التجارب النووية، حيث أنها لا تحظر سوى التجارب التفجيرية. إن معاهدة للحظر الشامل للتجارب هي، في رأي مصر، معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية، سواء كانت تفجيرية أم غير ذلك.

وفيما يتعلق بالمسألة الهامة الخاصة بعمليات التفتيش الموقعي، فقد ارتأت مصر أن هذه العمليات، لدى تقديم دولة ما من الدول الأطراف طلباً بإجرائها، ينبغي أن تجري على أسلس نحو ممكن ولا يجوز وقفها إلا إذا ثبت أن الطلب لا اساس له من الصحة. وينبغي الاتفاق على جزاءات مناسبة في حالات الطلبات التي يكون من الواضح أنها عابثة أو تنطوي على مضايقة. هذه الجزاءات، قد تجلت في الواقع، في ورقة العمل الجديدة لرئيس اللجنة المخصصة، CD/NTB/WP.335. أما نهج "الضوء الأخضر" المعتمد في مشروع المعاهدة الوارد في ورقة العمل CD/NTB/WP.330 فهو لا يجسد الموقف المفضل لدى مصر.

إن مسألة استخدام الوسائل التقنية الوطنية هي أيضاً مسألة مثيرة للقلق. ففي حين أننا متفقون على أن هذه الوسائل ينبغي أن يكون لها مكانها في المعاهدة وقد تكون مفيدة بوصفها عنصراً مُكَمِّلاً لنظام الرصد الدولي، فنحن نرى أيضاً أنه، نظراً لعدم وجود هذه الوسائل تحت تصرف جميع الدول، فإن احتمال الإساءة أو الإنتقائية والاستخدام الجزئي هو احتمال وارد. لهذا نعتقد بإمكانية استخدام الوسائل التقنية الوطنية، فقط إذا ما تم فرزها بواسطة نظام الرصد الدولي.

إن صيغة بدء النفاذ ينبغي أن تكون متمشية مع صيغة رقمية بسيطة ينبغي أن تشمل جميع الدول ذات القدرات النووية. وأية صيغة تحقق هذه الغاية تحظى بقبول وفدي. الصيغة الواردة في ورقة العمل CD/NTB/WP.330 مقبولة، لكننا سنبذل قصارى جهدنا للعمل على إدراج هواجس بعض الوفود في تلك الصيغة أيضاً. لكن أية صيغة ينبغي أن تشمل، حسب فهمنا، جميع الدول ذات القدرات النووية، وإلا فستفقد هذه المعاهدة موثوقيتها ولن تكون شاملة.

وتأسف مصر لأن تكوين المجلس التنفيذي، على نحو ما يتجلى في نص الرئيس، لا يعامل أفريقيا بطريقة منصفة أو متوازنة. ففي مناسبات عديدة أثناء مداولاتنا، أعربت مصر عن قلقها بشأن العدد المحدود من المقاعد المخصصة لأفريقيا، الممثّلة تمثيلاً أقل كثيراً مما ينبغي لها بالمقارنة بمجموعات أخرى. لقد تم تجاهل هذه الهواجس كما تم تجاهل الهواجس المتعلقة بنظام المجموعات الإقليمية الذي لم يسبق له مثيل، والمدرج في النص الذي اقترحه رئيس اللجنة المخصصة. ليس بوسعنا قبول نظام المجموعات الإقليمية الثلاث. لقد كانت آسيا دوماً مجموعة واحدة، وهي مقَسَّمة في ورقة عمل الرئيس. أعتقد أن علينا أن نأخذ بنظام المجموعات ذاته المتَّبع في الأمم المتحد، كما قلنا آنفاً.

هذه بعض ملاحظاتنا وهواجسنا في هذه المرحلة، ونأمل، بالتعاون معاً بروح من التعاون والحوار مع زملائنا من المجموعات كافة، أن نتمكن من اصلاح أحكام مشروع المعاهدة لجعلها مقبولة لدى الجميع.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أُعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر، السفير السيد لِدُغَر.

السيد لِدُغَر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): نقدم لكم تهانينا، أيها السيد الرئيس، ويتعهد وفدي بتقديم كامل الدعم لكم. إن الولايات المتحدة تؤكد مجدداً أنها تعتبر أن إعلان مجموعة الـ ٢٣، الذي نشر في وقت لاحق في الوثيقة CD/1407، والالتزامات الواردة فيها، ترتبط ارتباطاً متكاملاً ولا ينفصم بتأييد مؤتمر نزع السلاح، بتوافق الآراء، للوثيقة CD/1406 المتعلقة بتوسيعه.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر السفير السيد لِدُغَر على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو ذلك.

أود أن أنتقل الآن إلى الطلب المقدم من سنغافورة للمشاركة بصفتها غير عضو في أعمال المؤتمر. فقد ظهر في المشاورات التي عقدت أنه سيُقبَل من الوفود معالجة هذا الطلب مباشرة في الجلسة العامة دون عقد أي اجتماع غير رسمي، على ألا يشكل ذلك سابقة فيما يعلق بما قد ينشأ مستقبلاً من طلبات

شبيهة. وقد وُزِّع الطلب على جميع الوفود في الوثيقة CD/WP.475، الموجودة أمامكم جميعاً. فإذا لم تكن هناك اعتراضات، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الطلب.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): لقد قامت الأمانة، بناء على طلبي، بتوزيع جدول زمني مؤقت للغاية لاجتماعات الأسبوع الأول من الجزء الثالث للدورة وهو إرشادي فقط وخاضع للتغيير إن دعت الضرورة. وبناء على ذلك، هل لي أن أعتبر أن هذا الجدول الزمني المؤقت للغاية يحظى بالقبول؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): نظراً لعدم وجود أية مسائل أخرى، فسأقوم الآن برفع الجلسة. وستُعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ١ آب/أغسطس، الساعة ١٠/٠٠، ونأمل عقدها في قاعة المجلس، التي من المرَجَّح أنه سيكون قد أُعيد تنسيقها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠